

النصّ الدّينيّ المترجم

بين المقدّس والدّنيويّ : القرآن أنموذجاً

د. محمد الشّتيوي،

المعهد العالي لأصول الدّين

جامعة الزيتونة.

تكاد تختزل جميع إشكاليات الترجمة في ثنائية العلاقة بين الأصل والفرع، أي النصّ الأصلي المنقول، والنصّ الثّاني النّاقِل إلى لغة أخرى. ومنشئ هذه العلاقة مهما كان نوعها هو المترجم الذي يفترض فيه أن يكون متمكناً من لغتي النصّين، أي اللغة التي ينقل منها واللغة التي ينقل إليها، فهو يجتهد إمّا بحثاً عن تطابق مستحيل يظنّه ممكناً، أو تحقيقاً لمقاربات هي منتهى جهده.

وتتنوّع إشكاليات الترجمة بحسب تنوّع النّصوص الأصليّة، ومع أنّ لكلّ لغة خصوصياتها فإنّ لكلّ نصّ خصوصيّاته داخل اللغة نفسها، فترجمة نصّ أدبي ليست كترجمة نصّ علمي، وترجمة هذين النصّين ليست كترجمة نصّ فلسفيّ، وهكذا الأمر بالنسبة إلى سائر النّصوص ذات الأجناس المتنوّعة.

والنصّ الدّينيّ هو نوع مخصوص من النّصوص المترجمة، وتتملّ أجلى خصوصيّاته في أنّه يضيف إلى الإشكاليات العاديّة للترجمة إشكالية المقدّس في علاقته بالدّنيويّ. وذلك لأنّ النصّ الأصلي المنقول هنا يعتبر عند

المؤمنين به إلهيًا مصدره الغيب. أمّا الشخص المترجم فهو بشر لا يوحى إليه، فهل بإمكان جهده النسبي أن يتطابق مع المقدّس ؟ أو ما هي حدود اقترابه من نقاء المعنى الأصلي للكلام الإلهي ؟

ومن المهمّ أن نشير ابتداءً إلى أنّه ليس من غرضنا الكلام على ترجمة مطلق النصوص الدنيّة التي يقدّسها المؤمنون بها، وإنّما سنهتمّ بموضوع ترجمة النصّ القرآني على الخصوص. ومع أنّ جميع النصوص الدنيّة تشترك في جملة من الإشكاليات المتقاربة عند الترجمة، فإنّ لكل نصّ خصوصياته النابعة من طبيعته الداتيّة، ومن جملة الاعتقادات التي يؤمن بها أهله، وكذلك من العلوم التي أسسوها لخدمته.

وبناء على ذلك، فإنّ القرآن الكريم يعتبر عند المسلمين نصّاً دينيّاً مخصوصاً من حيث ذاته أولاً، ومن حيث الثقافة الإسلاميّة التي تأسست عليه ثانياً. بل هو نصّ مخصوص داخل الثقافة الإسلاميّة نفسها التي تأسست عليه وعلى نصّ آخر هو السنّة النبويّة، فرغم اشتراكهما في كثير من الخصائص، فإنّ القرآن يتميّز بأنّه النصّ الأوّل في الرتبة، وبأنّه وحي جليّ أنزله الله تعالى بلفظه ومعناه، ويترتّب على ذلك أنّ إشكاليات ترجمة النصّ القرآني أشدّ حدة من إشكاليات ترجمة السنّة النبويّة.

وليس من غرضنا الكلام على إشكاليات ترجمة القرآن من جوانبها التقنيّة، فذلك موضوع له أهل ذكره ممّن يتقنون الترجمة عموماً، أو يشتغلون بترجمة النصوص الدنيّة خصوصاً.

وإنّما غرضنا طرح الموضوع طرْحاً تأصيليّاً يثير مسألة المشروعيّة، وينظر في أهمّ الإشكاليات التي يثيرها الإيمان بقداسة القرآن وإعجازه أمام الجهود المبذولة في ترجمته. فهل تمثّل القداسة عائقاً حقيقيّاً يمنع ترجمة القرآن أصلاً، أو يعسرّها على تقدير الجواز ؟

وبصفة أدقّ إلى أي مدى يجوز القول بقرآنيّة ترجمة القرآن ؟

ترجمة القرآن بين "القرآنيّة" و"التفسير" :

يواجه مترجم القرآن في مستوى أول الصّعوبات نفسها التي يواجهها في ترجمة أي نصّ آخر، وذلك لأنّه يقوم بعملية تحويليّة ينقل بها نصّاً من نسق لغوي ذي بنية مخصوصة إلى نسق لغوي آخر، أو هو يجتهد في أن ينتزع المعاني من موطنها الأصلي، ومن صورها اللّفظيّة الأولى ليسكنها موطناً آخر، ويكسوها فيه لباساً لفظياً مغايراً. فإذا كان الكساء مضطرباً غير محكم الصّيغة تظهر المعاني وكأنّها مغتربة في المسكن الثّاني، والمترجم المتمكّن من اللّغتين هو الأقدر على نزع هذه الغربة، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الإلف بين المعاني المنقولة وبنية اللّغة المنقول إليها.

والحاصل أنّ التّرجمة الاستساخيّة المطابقة للأصل مستحيلة، وهو ما يجعل التّرجمة كتابة ثانية تستند إلى قراءة معمّقة للنصّ الأوّل، وقد تكون هذه القراءة تفسيريّة، بل قد تصل إلى درجة التّأويل الخاصّ بالمترجم، وهو ما يفسّر اختلاف التّرجمات للنصّ الواحد، "ومن ذلك يتبيّن أنّ التّرجمة تنتج خطاباً ناجماً عن قراءة المترجم للنصّ الأصلي، وتبلغ هذه القراءة منتهاهما عندما تتحوّل إلى تأويل، أي إلى نصّ أو قول أو خطاب يمتلك مقوماته الخاصّة تماماً" (1).

إذا كان الأمر كذلك بالنّسبة إلى النّصوص العاديّة، فإنّ عقدة الإشكال تتجاوز هذا المستوى بالنّسبة إلى القرآن، فالمترجم في هذه الحالة يحول أو ينقل نصّاً مقدّساً بصياغته العربيّة إلى لغة أخرى لم ينزل بها النصّ. والصّيغة العربيّة المنزلّة هي التي حملت جماليّة القرآن وروحانيّته وجلاله، وهي التي أظهرت دلالاته وإعجازه، فالإي مدى يستطيع المترجم أن يحول تلك الخصائص المقدّسة إلى لغته التي يحكم صياغتها بلغته واجتهاده الخاصّ ؟

(1) سلامة يوسف : الترجمة بين النّقل والتّأويل، مجلّة الآداب، العدد 6/5، بيروت، 1999، ص 44.

يظهر أن كثيرا من الملاحظات التاريخية جعلت المسيحيين يتجاوزون ثنائية المقدس والدنيوي في ترجمة الإنجيل، لأن كلمات الرب الأصلية إنما كانت باللغة الآرامية التي هي لغة المسيح، ثم ترجمت الأنجيل الأربعة بعد حوالي قرن إلى لغة اليونان، وقد أقيمت هذه الترجمة مقام النص الأصلي المقدس، أي مقام الأصل الآرامي، ثم صارت الكنيسة على مرّ القرون تترجم الأنجيل من اللغة اليونانية الثانية إلى اللغات الأوروبية، ثم الإفريقية والآسيوية⁽²⁾. وما زالت لاتينية الآباء المسيحيين اللغة الرسمية للطقوس الدينية بالكنيسة الكاثوليكية الرومانية⁽³⁾.

وهكذا ناب الدنيوي عن المقدس، إذ صار الجهد البشري الناقل للكتاب المقدس مثل النص الأصلي، وقد نشطت حركة ترجمة الأنجيل من منطلق التبشير الديني قصد تبليغ كلمات الله إلى مختلف شعوب العالم، وتلك هي مشيئة الرب حسب آباء الكنيسة، ففي سنة 1506 بعث الكاهن جاك أنتيكاريو رسالة إلى الراهب باولو غوستينياني الذي ترجم مزامير داود إلى أربع لغات قال فيها: "كيف استطعت، وبأية وسيلة تمكنت، رغم أشغالك الكثيرة من أن تتقن اليونانية والعبرانية والكلدانية والعربية حتى جعلت هذه اللغات أداة جديدة، فقد كان عندنا الإنجيل باللاتينية، أما الآن، وقد جعلت لغات الشعوب نفسها، فقد صار الإنجيل في منال كل مخلوق وفقا لمشيئة الله"⁽⁴⁾.

لكن الأمر بالنسبة إلى القرآن كان على خلاف ذلك، فرغم أن الإسلام يحث على تبليغ الدعوة إلى كافة شعوب العالم، ورغم أن المسلمين كانوا يتحركون في مناطق جغرافية واسعة، ويخالطون أمما ذوات لغات متعددة، فلم

(2) طه عبد الرحمن: فقه الفلسفة والترجمة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1995، ص 63.
(3) غريال محمد شفيق: الموسوعة العربية الميسرة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1987، 1536/2.
(4) كوش عمر: الترجمة بين شمولية الميثافيزيقا ولا نهائية التأويل، مجلة الآداب، العدد 6/5، بيروت 1999، ص 49.

يعرف عنهم أنّهم كانوا يهتمّون بترجمة القرآن إلى لغات الأقوام الذين اتّصلوا بهم، ولم يؤسّسوا علماً خاصّاً بذلك، ولم تبلغنا عنهم ترجمات قرآنيّة كانت متداولة ومقروءة. ومع أنّه روي أنّ سلمان الفارسي كتب لأهل فارس ترجمة للفاتحة بالفارسيّة⁽⁵⁾، فإنّ هذا الخبر غير يقينيّ، وعلى فرض صحّته، فهو محاولة جزئيّة لا تشمل القرآن كلّّه، وإن كان فيها دلالة على جواز التّرجمة.

ويمكن تفسير ذلك بأمرين على الأقلّ : أحدهما واقعيّ، والآخر دينيّ تقديسيّ.

1. السبب الواقعي : ويتمثّل في أنّ المسلمين لم تلجئهم الحاجة إلى ترجمة القرآن، لأنّ عمليّة تعريب الأعاجم الذين أسلموا كانت نشيطة، ولعلّهم كانوا يحذرون من أن ترهّد التّرجمات غير العرب في تعلّم العربيّة وقراءة القرآن بلغته الأصليّة.

2. السبب الديني : ويتمثّل في إشكاليّة التّقابل بين قداسة النصّ القرآني ودنيويّة التّرجمة البشريّة. وذلك، لأنّ العربيّة صفة ذاتيّة في القرآن، بحيث لا يكون قرآناً بغيرها، أي إنّّه لا يكون كلاماً إلهيّاً معجزاً بغير لغة تنزيله.

وقد تكفّل القرآن نفسه ببيان هذه الصّفة اللّازمة له في أكثر من آية، من ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾⁽⁶⁾. وكذلك قوله في نفي الصّفة الأعجميّة عنه وإثبات صفته العربيّة المبيّنة : ﴿ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ﴾⁽⁷⁾.

(5) الحفني عبد المنعم: موسوعة القرآن، مكتبة مديولي، القاهرة، 2004، 100/1-101.

(6) يوسف : الآية 2.

(7) النحل : الآية 103.

وبناء على ذلك، فإنّ ترجمة القرآن إلى لغة أخرى لا تأخذ صفة "القرآنية" مهما كانت دقّتها، ولا تعدّ بديلاً عن القرآن العربي المبين، لأنّها كتابة ثانية بلغة مغايرة تنزع عنه صفته العربيّة التي لا تتفكّ عنه.

لكنّ هذا لا يعني أنّ المسلمين اتّفقوا على منع ترجمة القرآن وتحريرها، بل الرأى الغالب عندهم جواز ذلك، غير أنّهم لا يعتبرونها قرآناً مقدّساً بل يرون أنّها تفسير للقرآن بلغة أخرى، ومن مؤيّدات الجواز عندهم وجوب التّبلغ والإنذار بالقرآن كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَوْحِي إِلَيّ هَذَا الْقُرْآنَ لِأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ ﴾⁽⁸⁾ قالوا : ولا ينذر به الفرس وغيرهم إلّا أن يقرأ لهم بلغتهم على جهة الإعلام والتّفسير. وقد أكّد الباقلاني "أنّ القرآن إذا قرئ بغير لغته لا يسمّى قرآناً، وإنّما هو تفسير"⁽⁹⁾ وأيد ذلك بأنّ ترجمة الشّعر لا تسمّى شعراً فقال "ولو كان يقرأ بالفارسيّة والزنجيّة لكان مفسّراً بها، ويدلّ على ذلك أنّ الكلّ اتّفقوا على أنّ الشّعر لو غيّر بالفارسيّة لم يكن شعراً"⁽¹⁰⁾ وذلك لأنّ ترجمة الشّعر قاصرة عن نقل الأوزان ووجوه البلاغة في النصّ الأصلي وغالباً ما تفقر القصيدة من نفسها الشّاعريّ الملازم للغتها التي أنتجت بها.

وإذا كان تفسير القرآن باللّغة العربيّة لا يعدّ قرآناً ولا مثله فما بالك إذا كان بلغة أخرى، يقول الباقلاني : " القرآن بالفارسيّة لا يخلو أن يكون هو نفس القرآن أو مثله أو خلافه، ويستحيل أن يكون هو هو، لأنّه لو غيّر بلغة عربيّة لم يكن هو هو، فكيف بالفارسيّة ؟ ولا يصحّ أن يكون بهذا الدّليل بعينه، فلم يبق إلّا أن يكون خلافه"⁽¹¹⁾.

(8) الأنعام : الآية 20.

(9) الباقلاني، أبو بكر : نكت الانتصار لنقل القرآن: منشأة المعارف، الإسكندريّة، 1971، ص 340.

(10) المصدر نفسه: ص 341-342.

(11) المصدر نفسه: ص 341.

ولم يكن طرح هذه القضية قاصراً على المتكلّمين الذين عرفوا بالجرأة في استشكال القضايا، بل طرحها المحدثون رغم أنّهم كانوا معروفين بالمحافظة وشدة الحذر، فقد عقد البخاري (ت 256هـ) في صحيحه باباً خاصّاً بالموضوع صاغ له ترجمة ⁽¹²⁾ تدلّ على تبنيّه موقف الجواز على شرط أن تعتبر الترجمة تفسيراً. قال في كتاب التّوحيد "باب ما يجوز من تفسير التّوراة وغيرها من كتب الله بالعربيّة وغيرها لقوله تعالى : ﴿ فَأَتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ ⁽¹³⁾" ⁽¹⁴⁾ والبخاري بهذا العنوان الشّمولي طرح القضية طرحاً عامّاً يشمل كافّة النصوص الدّينيّة وجميع اللّغات، والآية التي استشهد بها تدلّ على جواز ترجمة التّوراة إلى اللّغة العربيّة بوصفها تفسيراً ثمّ قاس على ذلك جواز تفسير جميع كتب الله بغير العربيّة سواء أكانت قرآناً أم غيره والآية التي استدلّ بها تفيد أنّ القرآن يجيز تلاوة التّوراة العبرانيّة بالعربيّة، وأيد ذلك داخل الباب بحديث رواه عن أبي هريرة قال "كان أهل الكتاب يقرأون التّوراة بالعبرانيّة ويفسّرونها بالعربيّة لأهل الإسلام، فقال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم : "لا تصدّقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم، وقلوا ﴿ آمَنَّا بِاللّهِ وَمَا أُنْزِلَ ﴾ الآية ⁽¹⁵⁾" ⁽¹⁶⁾. ثمّ أخرج حديثاً آخر يدلّ على جواز ترجمة القرآن، وهو حديث الرّسالة التي أرسلها الرّسول صلّى الله عليه وسلّم إلى هرقل عظيم الرّوم، وفيه "أنّ هرقل دعا ترجمانه، ثمّ دعا بكتاب النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم فقرأه بسم الله الرحمن الرّحيم، من محمّد عبد الله ورسوله إلى هرقل و ﴿ يا أهل الكتاب

(12) التّرجمة هنا بمعنى عنوان الباب، وهي التي تعبّر عن اجتهاد المحدث وتدلّ على اختياراته وفهمه للأحاديث التي يدوّنها في الباب. وفي هذا الاستعمال، دلالة على أنّ الترجمة عموماً سواء أكانت عنواناً لباب أم نقلاً لنصّ من لغة إلى أخرى، إنّما هي اجتهاد شخصي من المترجم.

(13) آل عمران: الآية 93.

(14) البخاري: الجامع الصّحيح : كتاب التّوحيد، باب 51، الذّار المتوسّطيّة للنّشر، تونس 2005، 339/4.

(15) البقرة : : الآية 135.

(16) البخاري: كتاب التّوحيد، الباب نفسه، الحديث رقم: 7541، 339/4.

تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ﴿ الآية (17) ﴾ (18) ووجه الاحتجاج بهذا الحديث أن الرسول صلى الله عليه وسلم كتب في الرسالة آية قرآنية وهو يعلم أن هرقل سيتلقاها عن طريق الترجمة، فلو لم يكن ذلك جائزا ما كان له أن يكتب له الآية.

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن البخاري - كما هو معروف - غير عربي الأصل، وأنه من بلاد ما وراء النهرين حيث يكثر الأعاجم، ومن الطبيعي أن تثار قضايا الترجمة في مثل هذه البيئة.

والحاصل أن ترجمة النصوص الدينية أو كتب الله - حسب تعبير البخاري - كانت تعبّر بوضوح عن واقع التواصل الحضاري أو عن ظاهرة التّحاور الديني التي كانت حاصلة بين المسلمين وغيرهم من أصحاب الديانات واللغات المختلفة. لكنّ جمهور العلماء كانوا يضعون عملية الترجمة في حدودها البشرية التي لا تتجاوز التفسير إلى التقديس.

ولسنا في حاجة إلى تأكيد أن ترجمة أي نصّ مهما كان نوعه إنما هي اجتهاد خاصّ يقارب الأصل دون أن يطابقه بحكم اختلاف بنية اللّغتين المنقول منها والمنقول إليها، وإذا كان للغة العربية بنيته الخاصة ككلّ اللّغات وكان للنصّ القرآني نفسه بنية مخصوصة داخل اللغة العربية نفسها فإنّ اجتهاد المترجم التفسيري أو التأويلي سيكون أظهر خصوصا أمام المصطلحات القرآنية التي يصعب أن يجد لها بديلا في لغة الترجمة ينقل معناها بجميع إحياءاته الدينية ومعانيه الحافة، بل أحيانا ما تكون الترجمة بعيدة عن المعنى

(17) آل عمران : الآية 63.

(18) البخاري: الجامع الصحيح : كتاب التوحيد، الباب نفسه، الحديث رقم 7541، 339/4.

الأصلي ومشوهة له، فمثلا قوله تعالى ﴿وإن كنتم جنبا فاطهروا﴾ (19)
ترجمها حميد الله بقوله : « Si vous êtes pollués » (20)

وقد حاول الصادق مازيغ تجنب معنى التلوّث في هذه الترجمة فقال :

« Si vous êtes en état d'impureté » (21) لكنّ صلاح الدّين كشريد
تجنّب البحث عن مرادف لغوي ونقل المعنى بجملّة تفسيرية مركبة تبين المعنى
الفقهي للجنابة فقال :

« Si vous êtes souillés par quelques actes sexuels » (22)

وهذا المثال متعلّق بما إذا كان هناك اتفاق على فهم المعنى الأصلي
وحدث اختلاف في التعبير عنه باللّغة المنقول إليها وكثيرا ما يقع الاختلاف في
فهم المدلول الأصلي للكلمة القرآنيّة بسبب احتمالاتها الدلاليّة المتعدّدة، وبسبب
اختلاف المفسّرين أنفسهم في فهمها، وبما أنّه يصعب وجود كلمة في اللّغة
المقابلة حمالة لنفس الأوجه التي تحتملها الكلمة القرآنيّة فإنّ المترجم يجد نفسه
مضطرا إلى ترجيح معنى من المعاني المحتملة ونقله إلى اللّغة الأخرى.
والأمثلة على ذلك كثيرة نكتفي بالإشارة مثلا إلى أنّ ﴿ليلة القدر﴾ ترجمها
الصادق مازيغ بقوله « La nuit du Destin » (23) بمعنى القدر - بفتح الدال،
بينما ترجمها صلاح الدّين كشريد بقوله « La nuit de la valeur » (24) بمعنى
القيمة والعظمة.

(19) المائدة : الآية 6.

(20) مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة (راجعت الترجمة لجنة تابعة لإدارة
البحوث العلميّة والإفتاء)، دون تاريخ، ص 108.

(21) جمعية الدعوة الإسلاميّة بالجماهيرية الليبية، والدار التونسيّة للنشر، د. ت، ص 205.

(22) كشريد، صلاح الدّين: ترجمة القرآن، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2003، ص 92.

(23) ص : 1153.

(24) ص : 540.

والحاصل أن المترجمين عموماً - يقطع النظر عن مقاصدهم - يدركون أنهم يجتهدون في نقل القرآن بالصيغ التي اختاروها، لذلك صار بعض الجادّين منهم يثبتون كثيراً من الهوامش التوضيحية، بل وجدنا كشريد يذكر في صفحة عنوان ترجمته أنها تأويل للكتاب العربي المبين ونقل لمعانيه بالفرنسية⁽²⁵⁾.

وقد تناول أبو إسحاق الشاطبي (ت : 790 هـ) قديماً قضية ترجمة القرآن في سياق كلامه على "مقاصد وضع الشريعة للإفهام". وهذا يعني أن الترجمة مقصدها تبليغ الآخر المختلف لغوياً والتواصل معه، والإفهام يمكن أن يكتفى فيه بالمعنى دون اللفظ. وقد حلّ القضية تحليلًا يشبه أن يكون بنويًا بالاصطلاح الحديث. وذلك أنه قسم اللغة العربية من حيث هي ألفاظ دالة على معان إلى نظرين "أحدهما : من جهة كونها ألفاظاً وعبارات مطلقة، دالة على معان مطلقة، وهي الدلالة الأصلية. ثانيهما : من جهة كونها ألفاظاً وعبارات مقيدة، دالة على معان خادمة، وهي الدلالة التابعة"⁽²⁶⁾، فالدلالة الأصلية هي الدلالة البسيطة غير المقيدة ببنية أي لغة وخصوصياتها، لذلك، أكد أنها "هي التي يشترك فيها جميع الألسنة، وإليها تنتهي جميع مقاصد المتكلمين، ولا تختص بأمة دون أخرى"⁽²⁷⁾. مثال ذلك عنده الإخبار عن قيام زيد من حيث هو خبر مجرد يقطع النظر عن دلالاته الفرعية، فمثل هذا المعنى البسيط، أو الأصلي لا إشكال في حكايته بمختلف اللغات، ولا في ترجمة القرآن من جهته على معنى أنها تفسير، قال "ومن جهته صحّ تفسير القرآن وبيان معناه

(25) كتب في الصفحة الأولى بحروف غليظة ما يلي "تلقين الأعاجم الراغبين في تأويل الكتاب العربي المبين، وما يعلم تأويله إلا الله" ثم كتب بالفرنسية ما يلي : « Initiation à l'interprétation objective du texte intraduisible du Saint Coran »

(26) الشاطبي : الموافقات في أصول الشريعة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2006، 56/2.

(27) الشاطبي : الموافقات في أصول الشريعة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2006، 56/2.

للعمامة ومن ليس له فهم يقوى على تحصيل معانيه، وكان ذلك جائزاً باتّفاق أهل الإسلام، فصار هذا الاتّفاق حجة في صحّة الترجمة على المعنى الأصلي⁽²⁸⁾.

أمّا الجهة الثّانية الّتي هي الدّلالة التّابعة فهي خاصّة بكلّ لغة، واللّسان العربي يتميّز فيها بخصوصيّات، لأنّ المعنى الأصلي أو البسيط حين يتقيّد ببنية اللّغة وأساليبها الخاصّة بها تصير له كثير من الدلالات الفرعيّة الحافّة الّتي يصعب نقلها إلى لغة أخرى، ويتنوّع ذلك "بحسب المخبر، والمخبر عنه، والمخبر به، ونفس الإخبار، في الحال والمساق، ونوع الأسلوب من الإيضاح والإخفاء، والإيجاز والإطناب وغير ذلك"⁽²⁹⁾ وهذا لا تتساوى فيه الألسنة. لذلك أكّد الشاطبي أنّه "لا يمكن من اعتبار هذا الوجه الأخير أن يترجم كلاماً من الكلام العربي بكلام العجم على حال، فضلاً عن أن يترجم القرآن وينقل إلى لسان غير عربي"⁽³⁰⁾ وهو بهذا ينكر إمكان الترجمة الحرفيّة ويثبّت التّرجمة المعنويّة التفسيريّة.

التعبّد بترجمة القرآن :

تبينّ لنا ممّا تقدّم أنّ أغلب العلماء المسلمين يجيزون ترجمة القرآن إلى غير العربيّة، وأنّهم لا يضيفون عليها صفة القداسة ويؤطّرونها ضمن الاجتهاد البشري النسبي بوصفها تفسيراً لكلام الله تعالى بلغة أخرى قصد التبليغ والإفهام.

ويترتّب على نفي قرآنيّة التّرجمة أنّها لا تنوب عنه في كلّ شيء، ولا تقوم مقامه في خصائصه الذاتيّة. فهي أوّلاً لا تستنبط منها الأحكام الشرعيّة، أي إنّها ليست مصدراً شرعيّاً، أو بصفة أدق لا تعتبر حجة في الاستدلال على

(28) م.ن : 57/2.

(29) م.ن : 56/2.

(30) م.ن : 57/2.

العقائد والأحكام خاصة في القضايا المتشابهة والمسائل الخلافية، وذلك لأنها اجتهاد، ولا حجة لاجتهاد أحد على أحد. وهذا أمر بدهي معروف في عامة قوانين الدول، إذ أن النص القانوني في أي دولة لا يعتبر حجة إلا في صياغته الأصلية التي كتبت باللغة الوطنية الرسمية خاصة في المسائل التي يمكن أن تختلف فيها الترجمات.

وقد أكد الدكتور جيفري لانغ، وهو أمريكي دخل الإسلام أنه عند دراسة القرآن باللغة الإنجليزية كانت تظهر له عدة تناقضات تبين له أن سببها يعود إلى الترجمة غير الدقيقة⁽³¹⁾. وقد أوضح أن قراءة القرآن مترجما تجعله مصدرا محتملا للتناقض العقلي المنطقي، إذ أن اللغة محدودة بصورة معقدة بالتاريخ والثقافة اللذين نشأت فيهما، وتعكس تراثا مميزا وبنى اجتماعية، وآراء عالمية خاصة ثم أضاف في نفس السياق أنه "بغض النظر عن أمانة المترجم وسعة معرفته، فلن تكون الترجمة سوى نقل تقريبي. وكلما كان الاختلاف بين ثقافتين كبيراً، كانت الترجمة بينهما أصعب. ومن الصعب أن يتصور المرء أكثر بعداً بعضهما عن بعض من الثقافة العربية في القرن السابع الميلادي والثقافة الغربية الحديثة"⁽³²⁾.

وإذا أمكن التساهل في جواز ترجمات القرآن باعتبارها مقاربات اجتهادية تقتضيها ضرورة التواصل، فإن الأمر على خلاف ذلك في مسألة التعبد بالترجمة. وذلك لأن التعبد فعل تقديسي يتقرب به المسلم إلى ربه، وأحكام العبادات توقيفية لا تجوز إلا على الكيفيات التي حددها الشارع، ومن فرائض الصلاة التي لا تجوز بدونها قراءة الفاتحة، ومن سننها قراءة ما تيسر من القرآن بعدها في الركعتين الأوليتين. ولا تجزئ عند جمهور العلماء سوى قراءة القرآن باللغة العربية التي نزل بها لأنه معجز بنظمه ومعناه، أي إن

(31) ضياح ديني : ترجمة إبراهيم يحيى الشهابي، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2007، ص 60.

(32) م.ن: ص 64-65.

ترجمة القرآن لا تقوم مقام القرآن الأصلي، لأنّها ليست مقدّسة ولا معجزة، إذ هي تفسير تقريبيّ ينقل ما فهم من المعنى دون اللفظ.

فقد أكّد ابن جزّي الغرناطيّ المالكي (ت : 741هـ/1340م) أنّ قراءة الفاتحة واجبة في الصلّاة، وأنّ من لم يتعلّمها يجب عليه تعلّمها أو الصلّاة خلف من يحسنها، فإن لم يتمكّن من ذلك، قيل إنّهُ يكتفي بذكر الله حسب استطاعته، وقيل يسكت "ولا تجوز ترجمتها خلافاً لأبي حنيفة" (33). قال ابن قدامة المقدسيّ الحنبلي (ت : 620هـ/1223م) "ولا تجزئه القراءة بغير العربيّة، ولا إبدال لفظها بلفظ عربيّ، سواء أحسن قراءتها بالعربيّة أو لم يحسن، وبه قال الشافعي وأبو يوسف ومحمّد، وقال أبو حنيفة يجوز ذلك، وقال بعض أصحابه إنّما يجوز لمن لم يحسن العربيّة، واحتجّ بقوله تعالى : ﴿ وَأَوْحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنَ لِأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ ﴾ (34) ولا ينذر كلّ قوم إلّا بلسانهم" (35).

ويظهر من هذا النقل أنّ أبا حنيفة شدّ برأيه عن جمهور العلماء، وقد أكثروا من الرّد عليه على فرض صحّة ما نقل عنه. وذلك لأنّ قوله يترتّب عليه تقديس ترجمة القرآن واعتبارها قرآناً مثل القرآن المنزل تنوب عنه في التّعبد بها مطلقاً سواء أكان القارئ عارفاً بالعربيّة أم لا. ويترتّب عليه أيضاً أنّ القرآن معجز بمعناه فقط دون نظمته.

ومن المهمّ أن نشير إلى أنّ أبا حنيفة عاش في بيئة عراقية مليئة بالأعاجم من الفرس خاصّة، ويبدو أنّه قد لاحظ عسر القراءة بالعربيّة على العوام من غير العرب، فأراد أن ييسّر لهم التّعبد، فأباح لهم ذلك عند عجزهم

(33) قوانين الأحكام الشرعيّة ومسائل الفروع الفقهيّة : دار العلم للملايين، بيروت، 1979، ص ص 74-75.

(34) الأنعام: الآية 20.

(35) المغني : دار الكتاب العربي، بيروت، 1972، 526/1.

عن القراءة بالعربية لا عند القدرة كما ذهب إلى ذلك صاحباه أبو يوسف ومحمد بن الحسن خلافا للرواية التي تجيز ذلك ولو عند القدرة.

وقد شكك الباقلاني في هذه الرواية عن أبي حنيفة تحسينا منه للظن بالرجل⁽³⁶⁾ وروي أنه رجع عن القول بجواز القراءة بغير العربية مطلقا⁽³⁷⁾.

وتأول بعض الأحناف مذهب إمامهم - على فرض عدم رجوعه عنه - بأنه لا يفهم منه أن النظم عنده ليس ركنا في الإعجاز، بل هو ركن عنده إلى جانب المعنى، ولكنه لم يعتبره ركنا لازما في الصلاة فقط بمعنى أنه لازم في غيرها. وإنما كان النظم عنده ركنا غير لازم في الصلاة فقط، لأن الصلاة ليست موضع إظهار الإعجاز بل هي موضع مناجاة، والمناجاة تحصل بأي لفظ مادام المعنى حاصلًا. وعليه فالمسألة عنده رخصة إسقاط كالمسح على الخفين الذي يستوي فيه حال العجز والقدرة. أما قول صاحبيه فهو مبني على أن اللفظ لازم في الصلاة وغيرها، وهو لا يسقط إلا عند العجز على القراءة بالعربية، فالرخصة بناء على هذا ليست رخصة إسقاط يستوي فيها العجز والقدرة، بل هي رخصة مبنية على سبب هو العجز، مثل الصلاة من قعود عند العجز عن القيام، ومثل التصديق القلبي ركن أصلي في الإيمان لا يسقط بحال، أما الإقرار باللسان، فهو ركن زائد يسقط عند العجز والاضطرار⁽³⁸⁾.

ومن القضايا التي أثيرت في هذا النقاش استدلال بعض الأحناف بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَفِي زِكْرِ الْأَوَّلِينَ﴾⁽³⁹⁾ على معنى أن هذه الآية يفهم منها أن القرآن أو بعض آياته موجودة في الكتب السماوية السابقة، وهي منزلة بلغات أخرى، وكان أصحابها يتعبدون بها، فلا مانع بناء على ذلك من التعبد بالقرآن

(36) نكت الانتصار لنقل القرآن : ص 339.

(37) ابن أمير الحاج: التقرير والتعبير، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983، 2/213.

(38) البخاري عبد العزيز: كشف الأسرار عن أصول البزدوي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1974، 1/24-25.

(39) الشعراء : 196.

إذا ترجمت معانيه إلى غير العربية، ويؤيد ذلك قوله تعالى أيضا ﴿إِنْ هَذَا لَفِي الصَّحَفِ الْأُولَى﴾ (40). وأجاب الباقلائي عن هذا الاستدلال بعدّة أجوبة مؤدّاها أنّ المقصود بذلك ليس عين القرآن أو آياته نفسها، وإنّما يحتمل أن يكون المراد ذكر النّبّي، والبشارة به، وما في القرآن من معانٍ مذكورة في سياق هاتين الآيتين مثل وجوب الإنذار، وفلاح من تزكّى وصلّى (41).

وإذا تجاوزنا الخلاف في هذه الرخصة التعبدية المختلف فيها عند العجز، فإنّ الاتجاه الغالب عند الفقهاء عدم جواز التّعبد بالترجمة، وتترتب على ذلك عدّة أحكام فقهية، منها أنّه لا يحرم مسّ القرآن المترجم إلى غير العربية بالنسبة إلى غير الطاهر، ولا تجب أو لا تسنّ سجدة التلاوة عند القراءة بالفارسية أو غيرها (42). ومن ذلك ما قاله الباقلائي: "لو أنّ حالفاً حلف لا قرأت القرآن، فقرأه بالفارسية أو غيرها من اللغات لا حنث عليه، ولو استأجر أجيراً على تعليم ولده سورة الحمد فعلمه إيّاها بالفارسية لم يستحقّ عليه جزاء، وكان بمثابة من استأجر لبناء دار فبنى حمّاماً" (43).

والذي نخلص إليه من جملة ما تقدّم، أنّ الترجمة عموماً رغم صعوباتها وإشكالياتها المعقّدة تعتبر وسيلة لا غنية عنها للتّأقّف والتّواصل الحضاري، أو للتّعارف حسب التعبير القرآني الوارد في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا، إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ (44)، ولا يتمّ التّعارف بغير الترجمة التي هي جهد إنساني يسعى إلى اختراق الخلافات الثّقافية واللّغوية دون أن يزيلها، ورغم كثرة المحاذير التي تحفّ هذه الممارسة التّحويلية، فهي ضرورية للحفاظ على قنوات التّواصل.

(40) الأعلى: الآية 18.

(41) نكت الانتصار لنقل القرآن: ص ص 346-347.

(42) البخاري عبد العزيز: كشف الأسرار، 24/1.

(43) الباقلائي: نكت الانتصار لنقل القرآن: ص 341.

(44) الحجرات: الآية 13.

وقد راعى الله تعالى هذا التّوَع الذي اعتبره آية من آياته فخاطب بكلامه المقدّس كلّ قوم بلسانهم الخاصّ كما قال : ﴿ وما أرسلنا من رسول إلّا بلسان قومه ليبين لهم ﴾ (45) وقال تعالى في خصوص القرآن العربي مخاطبا نبيّه محمّدا صلّى الله عليه وسلّم : ﴿ إنّما يسرّناه بلسانك لعلمهم يتذكّرون ﴾ (46). وقد بيّن الباقلائي بطريقته الخاصّة وبناء على عقيدته الأشعرية أنّ كلام الله تعالى النّفسي القديم واحد لا يختلف في ذاته، فأفهم كلّ نبيّ قومه كلام الله بلغته و "لغة العرب غير لغة العبرانية، ولغة السريانية غيرهما، لكنّ الكلام القديم القائم بالنّفس شيء واحد لا يختلف ولا يتغيّر" (47) ويستفاد من بيان الباقلائي - بقطع النّظر عن آراء الذين يخالفونه - أنّ الكلام الإلهي المقدّس له تجلّيات لغويّة متعدّدة بحسب اختلاف الأمم قصد وضوح البيان وفاعليّة التّبليغ.

لكنّ الله تعالى لمّا نوّع كلامه المنزل حسب ألسن الأنبياء كان جميع كلامه مقدّسا بجميع لغاته، أمّا إذا ترجم النّاس كلامه وفسّروه فيما بينهم بلغاتهم الّتي يتداولونها فإنّ جهدهم ذلك له أهميّة تبليغيّة أو تعارفيّة من غير شكّ، لكنّه لا يلبس مهابة القداسة، إذ هو اجتهد نسبي خاضع للتأثيرات الثقافيّة الخاصّة.

ومع أنّ المسلمين قديما لم تصلنا عنهم ترجمات قرآنيّة، فقد اشتغلوا بالموضوع من النّاحية النّظريّة على الأقلّ، وقد أجاز عامّة علمائهم التّرجمة واعتبروها تفسيرا، ولا شكّ أنّها كانت تمارس ولو شفاهيا، أو جزئيا في خصوص سورة الفاتحة أو بعض الآيات. بل ذهب بعضهم إلى جواز التّعبد في

(45) إبراهيم : الآية 5.

(46) الدّخان : الآية 55.

(47) الباقلائي : الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1993، ص ص 106-107.

الصّلاة بالترجمة عند العجز. لكنّ الذي عليه جمهورهم عدم جواز وصف الترجمة بأنّها قرآن يتعبّد به.

والمهمّ بالنّسبة إلى ترجمة القرآن، هو تعريف الآخر به إذا ترجمه المسلمون، ومعرفة الآخر له إذا ترجمه غير المسلمين، مع ضرورة التّحرّي في النّقل حذراً من الإسقاطات النّقائيّة الذاتيّة.

